العمليات المحاسبية في فقه الوحد البههاني (هـ)

الدكتور

حيدر محمد علي السهلاني

جامعة الكوفة - كلية الفقه

قال تعالى : ﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ التوبة - ١٠٥

قال رسول الله (ص) : ((اذا كان يوم القيامة وزن مداد العلماء بدماء الشهداء فيرجح مداد العلماء على دماء الشهداء)) الشيخ الطوسي / الأمالي : ٥١٢

المقدمة :

من الموضوعات التي حظيت باهتمام الفقهاء موضوع المحاباة - المساهلة في بيع الشيء أو هبة من دون استحقاق - سواء في الأحكام العبادية ام المعاملاتية. لأن للمحاباة أثر شرعي يصلح ان يغير حكم معين اذا اعتبرت تلك المحاولة الاعتبارية لتصحيح المعاملة بأحد طريقين :

الأول : حيلة بمباح

فقد اجاز الفقهاء الحيلة بالمباح ليتوصل الى مباح وأما التوصل بالمحرمة الى مباح فمنهم من منع كالشيخ الطوسي^(١) ومنهم من اجاز مع الاثم كالمحقق^(٢) ، وقد اجاز اصحاب ابو حنيفة التوصل بالحيلة مطلقاً.

قال الشيخ الطوسي ت (٥٤٦٠) :

((إنما يجوز من الحيلة ما يكون مباحاً يتوصل به الى مباح ، فأما مثل محذور يتوصل به الى مباح فلا يجوز ..))^(٣).

وأجاز اصحاب ابو حنيفة الحيلة المحضرة ليصل بها الى مباح^(٤).

وقال العلامة : ت (٧٢٦ هـ) ((تجوز الحيلة بالمباح وتحرم بالمحرم وتفيد حكم المباح ، فلو زنى بامرأة لتحرم على ابيه افاد التحريم ان نشر بالزنا ، ولو حملت زوجها على اللواط لتحرم على اخته وامه وبنته نشرت الحرمة اليهن))^(٥).

الثاني : الشرط الفاسد

وهو الشرط الذي يكون بمثابة المعاملة المحابطة التي تقع لأجله المعاملة مثل البيع بشرط القرض .

او البيع بأقل من سعر المثل بشرط القرض .

فهل تصحح المعاملة ويطل الشرط فقط ام كلاهما ؟

الفقهاء كان مختلف اقوالهم ببطلان العقد والشرط^(٦) وأخرى بصحة العقد دون الشرط^(٧) وذلك لاعتبارات يتعرض البحث اليها .

هذه المعاملة الموثقة في الابواب الفقهية ليس لها ضابطة معينة من حيث هي شرط فيكون لها حكم واحد .

ولنما الضابط فيها يختلف باختلاف الابواب الفقهية ، واختلاف اللحاظ .

ولأجل هذا اعدت هذه الدراسة وتسلط الضوء على فتاوى وأحكام علم من اعلام الطائفة وهو الشيخ الوحيد البهبهاني ت (١٢٠٥ هـ) وبيان موقفه من اجراء تلك المعاملة على اساس ذلك الشرط (المحابطة) .

جاءت الدراسة بتمهيد ومباحث ثلاثة :

التمهيد : نبذة عن حياة الوحيد البهبهاني (ره)

ولد الشيخ محمد باقر بن محمد أكمل الاصفهاني البهبهاني سنة ١١٧ هـ في اصفهان وينتهي نسبه من طرف ابيه الى الشيخ المفيد محمد بن النعمان ت (٤١٣ هـ) ومن جهة أمه الى المجلسي الأول الشيخ محمد تقي ت (١٠٧٠ هـ) لذا فهو (ره) قد ترعرع في ابرز واعرق البيوتات العلمية^(٨) .

استطاع ان يؤسس للمدرسة الفقهية مرحلة من مراحل تطورها بعد مرحلة الشيخ الطوسي ت (٤٦٠ هـ) والشهيد الأول ت (٧٨٦ هـ) والمحقق الكركي ت (٩٤٤ هـ) مرحلة سميت بإسم مرحلة الوحيد البهبهاني .

وقد بقيت آثار هذه المدرسة التكاملية مستمرة الى عصر الشيخ الانصاري ت (١٢٨١ هـ) والشيخ صاحب الجواهر ت (١٢٦٦ هـ) بل الحوزة العلمية الى عالمنا المعاصر تعيش افكاره وارهه ومبانيه .

برز الوحيد البهبهاني كصاحب مدرسة مقابلاً لمدرسة الإخبارية واستطاع ان يحد من غلبتها على الرأي العام وان يعطي للعقل حركة ، كسر بها الجمود الفكري وانقاذ المذهب الانحراف .

تخرج من مدرسته افاضل العلماء وكبار المجتهدين كصاحب الرياض ت (١٢٣١ هـ) والسيد مهدي بحر العلوم ت (١٢١٢ هـ) وشريف العلماء وجمهرة كبيرة من اساطين العلم ساروا على نهجه واتبعوا طريقة بحثه وسيره .

لقب بـ (استاذ الكل في الكل) و (استاذ البشر) لما ألفه من مؤلفات احيا بها آثار القدماء ، قال عنه تلميذه السيد بحر العلوم : « استاذنا الحبر الفاضل الفهامة ، المحقق النحرير والفقيه العديم النظر ، بقية العلماء ، ونادرة الفضلاء مجدد ما اندرس من طريقة الفقهاء ، ومعيد ما انمحي من آثار القدماء ، البحر الزاخر ، والامام الباهر »^(٩) .

من مؤلفاته موسوعته الفقهية (مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع) فضلاً عن حواشيه على الوافي ومجمع الفائدة والبرهان ورسائله الفقهية والاصولية والعملية وروده على الشبهات^(١٠) .

توفي (ره) عام (١٢٠٥ هـ) في كربلاء ودفن في الحضرة الحسينية المقدسة .
عليه شآبيب الرحمة والمغفرة .

وأما المباحث فهي :

- المبحث الأول : المحاسبة في معاملات العبادات : الزكاة.
- المبحث الثاني : المحاسبة في العقود اللازمة : البيع والربا.
- المبحث الثالث : المحاسبة في العقود الجائزة : الوصية.

المبحث الأول

المحاسبة في معاملات العبادات : الزكاة

المحاسبة لغة :

قال الفيومي : حابه : ساحه مأخوذة من حبوته^(١١).
وقال الطريحي في بيع المحابة « هو ان يبيع شيئاً بدون ثمن مثله ، فالزائد عن قيمة المبيع عن الثمن عطية »^(١٢).
وأما في الاصطلاح : فلا تعدو عن اللغة من حيث المعنى.
المحابة : « هي البيع بأقل من الثمن لأجل حب المشتري ، او الشراء بأكثر من الثمن لأجل حب البائع ، مثل دار قيمتها ١٠٠٠ دينار باعها بـ ١٠٠ دينار ، او اشتراها ١٠٠٠٠ دينار »^(١٣).

الغرض من اجراء المعاملة المحاسبية في الزكاة هو الفرار من دفعها فيستعمل المكلف طرقاً قد تكون مستنداً له في عدم الدفع كأن يجري عملية محاسبية مبادلة جنس ماله بجنس آخر مخالف او مماثل او تحويل المادة المستحقة للزكاة الى جنس أخرى او يهب المال او يجري عليه عمليات فقهية متعددة الغاية منها عدم دفع الزكاة.

فهل هذه المحاولات صالحة لإعفائه من دفع حق الزكاة ام لا ؟
بحث الفقهاء المبادلة التجارية جنس بجنس آخر مخالف مثل ابل ببقر او بقر بغنم او غنم بذهب او ذهب بفضة وأوجبوا للمسألة حكمان مناطهما أمران رئيسان :

الأمر الأول : الحول.

الأمر الثاني : الفرار من الزكاة.

فإن كانت المعاملة ليست بداعي المحابة بل العمل استوجب ذلك فإن كانت المبادلة قبل اتمام الحول استأنف الحول بالبدل^(١٤) اي يبدأ حساب جديد او رأس سنة جديدة لغرض الزكاة مثلاً اذا صيغت الدنانير حلياً او سبيكة لا يجب فيها الزكاة^(١٥) وأما اذا كانت المعاملة التبادلية بداعي المحابة فللفقهاء قولان :

القول الأول : وجوب الزكاة

واليه ذهب السيد المرتضى ت (٤٣٦ هـ) والشيخ الطوسي ت (٤٦٠ هـ) إذ جعلوا وجوب الزكاة على مجرى العملية المحبّاتية لغرض الفرار من دفع الزكاة بأحد طرق ثلاث :

الطريق الأول : سبك من يستحق السبك

كالدنانير الذهبية والدرهم الفضية فإنه متى ما بلغت حد النصاب يحولها من جنسها الى جنس آخر وهي السباكة - اي يجعلها حلاً وزينة - وغرضه من ذلك الفرار من دفع الزكاة فتتعلق الزكاة فيها وان اسبكها ، اما اذا كان السبك لغرض آخر غير الفرار فلا تتعلق بالعين الزكاة بالغة ما بلغت .

روى الحلبي عن الإمام الصادق (ع) ، قال : سألته عن الحلبي فيها زكاة ؟ قال : لا^(٢) وزيادة في رواية أخرى (وان بلغ مائة الف)^(١٦) .

وقال المرتضى في الانتصار مدعياً عليه الاجماع : « من فر بدرهم او دنانير من الزكاة تجب عليه ، اذا كان قصده بما فعله الهرب منها وان كان له غرض آخر سوى الفرار من الزكاة فلا زكاة عليه... دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه اجماع الطائفة »^(١٧) .

الطريق الثاني : المبادلة بجنسه او بجنس آخر

اي تكون العملية المحبّاتية بجنس مماثل لمن يستحق الزكاة بعد اكمال النصاب كالبقر بالبقر او بمخالف كالبقر بالغنم او الحنطة بالتمر او الذهب بالفضة ، قال الشيخ الطوسي في المبسوط : « واذا بدل بجنسه او بغيره فراراً وجبت الزكاة »^(١٨) .

الطريق الثالث : التفريق بأجناس متعددة

واليه أشار الشيخ الطوسي في الخلاف : « واذا كان معه نصاب من جنس واحد ، متفرقة في اجناس مختلفة فراراً من الزكاة لزمته الزكاة اذا حال عليه الحول »^(١٩) .

والظاهر ان الفقهاء الموجين لدفع الزكاة على من اجروا المعاملة المحبّاتية قالوا بالوجوب باعتبار جريان عملية فاسدة للمعاملة وإلا اذا كانت المعاملة صحيحة فلا

وجوب للزكاة ما دام لم يتحقق اتمام الحول ، فمن بادل جنس لم يحول عليه الحول – اي بقي عنده احد عشر شهراً مثلاً – ثم بادل به بجنس مماثل او بغيره فيكون قد استأنف الحول ببدل جديد.

قال الشيخ الطوسي : « متى بادل ما تجب الزكاة في عينه لم تحل تلك المبادلة من احد امرين : اما ان تكون صحيحة او فاسدة ، فإن كانت صحيحة – اي غير محبوبة – استأنف الحول من حيث المبادلة » (٢٠).

أدلة القول الأول : الوجوب

أولاً : الأدلة النقلية

١- موثقة معاوية بن عمار

عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت له : الرجل يجعل لأهله الحلي من المائة دينار والمائتي دينار وأراني قد قلت ثلاثمائة قال : « ليس فيه زكاة » قال : قلت : فإن فربه من الزكاة قال : « ان كان فربه من الزكاة فعليه الزكاة وان كان انما فعله ليتجمل به فليس عليه زكاة » (٢١)

دلالة الرواية :

ان القصد شرط في وجوب الزكاة والفرار من الزكاة هو قصد لإسقاطها وهو شرط محبباتي فلا تسقط عنه الزكاة.

٢- موثقة محمد بن مسلم

قال سألت ابا عبد الله (ع) عن الحلي فيه زكاة ؟ قال : « لا إلا ما فر به من الزكاة » (٢٢).

دلالة الرواية :

الرواية أوجبت دفع الزكاة لمن اجرى معاملة محبباتية للفرار من الزكاة ودلالة الوجوب من خلال مفهوم الرواية.

ثانياً : قيام الاجماع وتحققه

وهو ما ذهب اليه السيد المرتضى وعدم الأخذ بالأخبار المتعارضة التي عوّل عليها ابن الجنيد.

« قلنا : اجماع الامامية قد تقدم ابن الجنيد وتأخر عنه وانما عوّل ابن الجنيد في هذا المذهب على بعض الأخبار المروية عن ائمتنا (ع) ، ومثل هذه الأخبار لا يعوّل عليها » (٢٣).

وأما خرق الاجماع من قبل ابن الجنيد ، فلأن الاجماع قد تقدم ابن الجنيد وتأخر عنه » (٢٤).

ثالثاً : حمل الأخبار المتعارضة على التقية او الاستحباب

فإن البحث سيعرض أدلة القول الثاني ولغرض الجمع العرفي بينهما استظهر القائلين بالوجوب ان تلك الأخبار لا تخلو اما ان تحمل على التقية .

قال السيد المرتضى : « وما عوّل عليه من اخبار لا توجب دفع الزكاة تحمل على التقية » (٢٥).

او الحمل على الاستحباب : اي استحباب الدفع لمعارضة الروايات الناهية عن دفع الزكاة فتحمل روايات الأمر بالوجوب على الاستحباب جمعاً عرفياً.

القول الثاني : عدم وجوب الزكاة

وقد مال لهذا القول الشيخ الوحيد البهبهاني مستنداً الى ذلك بدليلين :

الدليل الأول : العمومات الدالة على اعتبار الحول ، مثل :

١. صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم

عن الصادق (ع) قال : « أيا رجل كان له مال وحال عليه الحول فإنه يزكيه ، قيل له : فإن وهبه قبل حوله بشهر او بيوم قال : ليس عليه شيء اذا » (٢٦).

دلالة الرواية :

فالرواية دالة على شرط تحقق وجوب الزكاة بالحول وعدم الزكاة بعدمه ، والهيئة موجبة لاحتساب حول جديد.

٢. حسنة ابراهيم بن هاشم

عن علي بن يقطين عن الكاظم (ع) قال : قلت انه يجتمع عندي الشيء فيبقى نحواً من سنة أنزكيه ؟ قال : « لا ، كل ما لم يحل عندك عليه الحول فليس عليك فيه زكاة ، وكل ما لم يكن ركازاً فليس عليك فيه شيء . قال : قلت : وما الركاز ؟ قال : الصامت المنقوش ثم قال : إذا أردت ذلك فأسبكه ، فإنه ليس في سبائك الذهب ونقار الفضة شيء من الزكاة » (٢٧).

دلالة الرواية :

الرواية صريحة بأن الحول شرط في تحقق وجوب الزكاة ، والفرار من دفع الزكاة بسبكه او تحويله ولو محاباة غير موجب للدفع .

الدليل الثاني : الروايات الخاصة

١) صحيحة عمر بن يزيد المروية في الكافي والفقيه

انه سأل الصادق (ع) عن الرجل فر بماله من الزكاة فإشترى بها أرضاً او داراً أعلىه فيه شيء ؟ فقال : « لا ، ولو جعله حلياً او نقداً فلا شيء عليه ، وما منع نفسه من فضله فهو أكثر مما منع من حق الله الذي يكون فيه » (٢٨).

دلالة الرواية :

اطلاق الرواية - فر بماله - فيها دلالة على عدم وجوب الزكاة ما لم يتحقق شرط الحول فلا شيء عليه .

٢) صحيحة علي بن يقطين

عن الكاظم (ع) قال : « لا تجب الزكاة فيما سبك ، قلت : فإن كان سبكه فراراً من الزكاة فقال : ألا ترى ان المنفعة قد ذهبت منه ولذلك لا تجب الزكاة فيه » (٢٩).

دلالة الرواية :

قصد السبك معاملة محبباتية مقصودة ومع هذا أوجبت عدم الزكاة .

٣) حسنة ابراهيم بن هاشم

عن هارون بن خارجة عن الصادق (ع) قال : قلت له : ان أخي يوسف ولي لهؤلاء اعمالاً أصاب فيها اموالاً كثيرة ، وانه جعل ذلك المال حلياً اراد ان يفرّ به من الزكاة ، أعليه زكاة ؟ قال : « ليس على الحلي زكاة ، وما ادخل على نفسه من التقصان في وضعه ومنعه نفسه من فضله أكثر مما يخاف من الزكاة »^(٣٠)

دلالة الرواية :

الرواية دالة بالمنطوق وبالْمفهوم على عدم اعتبار دفع الزكاة مع تحويل العين فراراً من الزكاة وليس فيها اشارة الى امكانية بيان للإمام (ع) وهو في مقام البيان ان يذكر حالات توجب بالفرار وجوب الزكاة.

٤) صحيحة زرارة :

قال زرارة : قلت له : رجل كانت له مائتا درهم فوهبها لبعض اخوانه او ولده او اهله فراراً بها من الزكاة ، فعل ذلك قبل حلّها بشهر ؟ فقال : « اذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليه الحول ووجبت عليه فيه الزكاة ، قلت له : فإن أحدث فيها قبل الحول ؟ قال : جائز ذلك له ، قلت له انه فر بها من الزكاة ، قال : ما أدخل على نفسه أعظم مما منع من زكاتها. قلت له : كيف يسقط الشرط وتمضي الهبة ويضمن الزكاة ؟ فقال : هذا شرط فاسد ، والهبة المضمونة ماشية والزكاة له لازمة عقوبة له ثم قال : انما ذلك له اذا اشترى بها داراً او أرضاً او متاعاً.

قال زرارة : قلت له : ان اباك قال لي : من فر بها من الزكاة فعليه ان يؤديها ؟ فقال : صدق أبي عليه ان يؤدي ما وجب عليه ، وما لم يجب فلا شيء عليه فيه. ثم قال : رأيت لو ان رجلاً أغمي عليه يوماً ثم مات فذهبت صلواته أكان عليه وقد مات ان يؤديها قلت : لا ، إلا ان يكون قد أفاق من يومه. ثم قال : لو ان رجلاً مرض في شهر رمضان ثم مات فيه ، أكان يصام عنه ؟ قلت : لا ، قال : فكذلك الرجل لا يؤدي عن ماله إلا ما حال عليه الحول »^(٣١).

دلالة الرواية :

الرواية صريحة وميينة متى تجب الزكاة ومتى لا تجب فالتفصيل حاكم على عدم الوجوب ولو مع الفرار.

المناقشة :

عارض الوحيد البهبهاني اقوال من قال بعدم الوجوب بأدلة استعرضها البحث وناقش ما استظهره فقهاء عصره او من سبقه — :

١- ما ذهب اليه الشيخ الطوسي بوجوب الزكاة لمن اجري معاملة محاباة بقصد الفرار من الزكاة تحويلاً على عدم وحدة الحول فقد ناقشه بأن صدق الحول متحقق على ذات العين على الحول فيجب وليس على القدر المشترك فلا يكون الوجوب صادقاً عليه. ((ما يظهر من الأخبار ، فإن الظاهر منها ان يكون حول الحول على ذلك الشيء بعينه لا على القدر المشترك بين الشيئين)) (٣٢).

٢- اما الروايتان فصيغتا السند ولو صح سندهما لوجب حملهما على الاستحباب كما ذكره الشيخ في الاستبصار ، جمعاً بين الأدلة (٣٣).

٣- عدم التحويل على دلالة هاتين الروايتين لأن المراد بالجنس الوارد بالروايات هو النوع او المثل المساوي او الاخص.

((والمراد بالجنس في قول المصنف - المرتضى - او عاوضها بجنسها او مثلها ، النوع كالغنم بالغنم الشامل للضان والمعز ، وبالمثل المساوي في الحقيقة او ما هو اخص من ذلك كالأنوثة والذكورة)) (٣٤).

٤- مناقشة قول الحمل على التقية

اجاب الوحيد البهبهاني (ره) من تصدى بحمل الأخبار الموجبة لدفع الزكاة لمن فر من دفعها بأنها تحمل على التقية ، بأن ذلك الحمل باطل وذلك لأن (٣٥) :

العامة مختلفون ، فذهب مالك واحمد الى الوجوب (٣٦).

اما الشافعي وابو حنيفة الى عدم الوجوب (٣٧).

مع ان السيد المرتضى نقل اتفاق المخالفين على عدم الوجوب^(٣٨).
لذا فإن ما ذهب اليه السيد المرتضى بالرد على ابن الجنيد بأن الأخبار لا تلزم من وهب ماله فراراً من الزكاة تحمل على التقية ، لأن ذلك مذهب جميع المخالفين والأخبار الموجبة لا تأويل لها ، فالعمل بعدم الايجاب أولى^(٣٩).
يجاب عليه بأن الحمل على التقية انما يصار اليها بعد تعذر الجمع العرفي وبالإمكان الايصال اليه مجمل الروايتين الدالتين على وجوب الزكاة لمن فر بها على الاستحباب.

٥- مناقشة قول الحمل على الاستحباب

ناقش الوحيد البهبهاني (ره) الشيخ الطوسي بأن المطلع على الأخبار الواردة في علاج الأخبار المتعارضة كما في المقام من قول السائل : احدهما يأمر بالأخذ به ، والآخر ينهى ان الائمة عليهم السلام وضعوا قاعدة لم يرخسوا في الحمل على الاستحباب وانما اوجبوا الأخذ به^(٤٠) :

- ١- ما اشتهر بين الشيعة.
- ٢- مخالفة العامة.
- ٣- ما كان حكامهم وقضاتهم اليه أميل.
- ٦- أما دعوى الاجماع حيث ان الاجماع محل نظر الفقهاء وقد رد بعض الفقهاء اجماعات السيد المرتضى لعدم ثبوتها.

قال السيد الخوئي ت (١٤٢٠ هـ) : ((ان الاجماع يكون حجة فيما اذا كان كاشفاً عن رأي المعصوم (ع) ، وحيث ان هذا ليس من ذلك القبيل ، نظراً الى ان السيد (قده) كثيراً ما يدعي الاجماع وهو غير ثابت بل لا قائل بما ادعي الاجماع عليه غيره ، فلا تفيد دعواه هذا الظن فضلاً عن العلم برأي المعصوم (ع) ومن ثم فلا يكون حجة))^(٤١).

وقد ذكر السيد المرتضى

ومن هنا ومن خلال ضعف الروايتين الدالتين على وجوب دفع الزكاة لمن فر عنه يمكن القول بعدم وجوب الزكاة في المعاملات المحاسبية لإطلاق الروايات وعدم تحقق شرطية الحول ، مضافاً الى عدم قيام ادلة الحمل على التقية او الاستحباب ام تحقق الاجماع ابطل الوحيد البهبهاني قول وجوب دفع الزكاة لمن فر بالزكاة محاباةً.

المبحث الثاني

المحاسبة في معاملات العقود اللازمة

من أهم معاملات العقود اللازمة التي يقع لأجلها المحاسبة هي معاملات القرض او الدين وتقع هذه المعاملات نتيجة لعقود البيع او الإجارة وتجري المعاملة المحاسبية للقرض ليس على نحو القربة لله او على نحو التبرع بل تجري لتجد نفعاً للمقترض لبيع للمشتري شيئاً بأكثر من ثمنه او يشتري منه بأنقص منه او يؤجره بالأزيد او الأقل من أجره المثل او يصلح او يعاوض كذلك او يملك منه عيناً او منفعة بعقد هبة او غيره. ولو لم تجر مثل تلك المعاملة لا يقرض صاحب المال امواله للآخرين وقد وقع التجاذب بين الفقهاء في الحرمة وعدمها محتجين لكل وجه من القول بأدلة.

أولاً : القول بعدم الحرمة

وقد ذهب اليه المفيد والمرضى والطوسي^(٤٢).

وارتضاه صاحب مفتاح الكرامة^(٤٣).

قال الشيخ المفيدت (٥٤١٣)

« لا بأس بأن يبتاع الانسان من غيره متاعاً او حيواناً او عقاراً بالنقد والنسيئة معاً ، على ان يسلف البائع شيئاً في مبيع او يستلف منه في مبيع او يقرضه مائة درهم الى اجل او يستقرض منه^(٤٤) .

والقول بـ (لا بأس) مشعر بالإباحة.

قال الشيخ الطوسي ت (٥٤٦٠)

في تصحيح مثل تلك العقود المحاسبية

« وهو ان يبيع داراً على ان يقرض المشتري ألف درهم ، او يقرضه البائع ألف

درهم وليس ذلك بمحضور^(٤٥) .

بل نسب العلامة القول بالشهرة

« المشهور بين علمائنا الماضين ومن عاصرناهم إلا من شذ انه يجوز بيع الشيء اليسير بأضعاف قيمته بشرط ان يقرض البائع المشتري شيئاً »^(٤٦).
وقد جعل العلامة الشرط المجعول بقصد المحابة شرطاً تقييداً لا شرطاً تعليلياً فتكون المعاملة صحيحة من جهة الاطلاق غير المحذور وان الشرط المقيد شرط صحيح لعدم وجود المنافي او المانع من مخالفته لمقتضى العقد او السنة الشريفة.
« ان جازت المحابة في البيع مطلقاً جازت مع اشتراط الاقتراض ، والمقدم حق بالإجماع ، اذ لا نزاع في جواز بيع اليسير بأضعاف قيمته مجرداً عن القرض فيكون التالي حقاً »^(٤٧).

والوجه في ذلك : ان بذل الثمن الكبير مقابل الشيء اليسير من دون نفع الباذل فإنه من باب اولى بذله مع النفع وإلا يلزم الضرر وهو منفي.

أدلة القول بعدم الحرمة

أولاً : أدلة العموم الفوقانية

- وهي الآيات والروايات التي فيها العمومات والاطلاقات مثل :
- ١- آية البيع نحو قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا »^(٤٨) ، وهذا عقد بيع فيجب ان يكون حلالاً مباحاً ، لأن اللفظ عام ولا معهود هناك.
 - ٢- او قوله تعالى : « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل إلا ان تكون تجارة عن تراض منكم »^(٤٩).
 - ٣- قول النبي (ص) : « المؤمنون عند شروطهم »^(٥٠).

ثانياً : الأدلة الخاصة

١- صحيحة محمد بن مسلم

قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يستقرض من الرجل قرضاً ويعطيه الرهن اما خادماً وأما آنية وأما ثياباً فيحتاج الى شيء من منفعتة فيستأذنه فيه ،

فيأذن له قال : اذا طابت نفسه فلا بأس ، قلت : ان من عندنا يرون ان كل قرض يجز منفعة فهو فاسد ؟

فقال : « أو ليس خير القرض ما جر منفعة »^(٥١).

٢- رواية الصفار

عن محمد بن عيسى عن علي بن محمد وقد سمعه من علي قال : كتب اليه : القرض يجز المنفعة هل يجوز ؟ فكتب : « يجوز ذلك »^(٥٢).

دلالة الروايتين :

جواز من اقرض غيره مالاً ليتناع منه شيئاً بأكثر من ثمنه محاباة لا على وجه التبرع من المقرض بل على وجه الاكتساب بسبب القرض.

٣- رواية عبد الملك بن عتبة

قال : سألته عن الرجل يكون لي عليه المال قبل ذلك فيطلب مني مالاً ازيدة على مالي الذي لي عليها ، أيستقيم ان ازيدة مالاً وأبيعه لؤلؤة تساوي مائة درهم بألف درهم ، فأقول له : أبيعك هذه اللؤلؤة بألف درهم على ان اؤخرك بثمنها وبمالي عليك كذا وكذا شهراً ؟ قال : « لا بأس »^(٥٣).

دلالة الرواية :

ان من كانت له في ذمة آخر مالاً ويريد تأجيله الى مدة بزيادة فطريق ذلك ان يبيعه لؤلؤة قيمتها درهم بألف درهماً مع تأجيل الثمن وماله عليه سابقاً في عقد لازم كالبيع ونحوه وزيادة في ثمن ما يبيعه أباه وان زادت على ثمنه الواقعي اضعافاً مضاعفة.

٤- رواية اسحق بن عمار

عن ابي الحسن (ع) قلت يكون لي على الرجل دراهم فيقول لي : أخرني وأنا اربحك فأبيعه جبة تقوم عليّ بألف درهم بعشرة آلاف درهم او قال بعشرين ألفاً اؤخره بالمال ؟ قال : « لا بأس »^(٥٤).

دلالة الرواية :

جواز ان يتتاع الرجل من غيره متاعاً بالنقد والنسيئة ويشترط ان يسلفه البائع او يقرضه مالا معلوماً الى أجل.

ان الاستدلال بالجواز او الحلية يمكن توجيهه بـ :

١. اصالة الاباحة : اي ان الاصل في الاشياء الاباحة.

٢. قاعدة الالتزام : حيث اوجبا المتعاقدين الالتزام بما لهما من ولاية على الاموال فيجب الالتزام.

القول الثاني : الحرمة

وهذا القول ذهب اليه الشيخ الوحيد (ره) وجعل هذه المعاملات العقدية والمبتنية فيها الزيادات او التنقيص من قيمة المثل والمصححين لها بعقد الهبة او غيرها كما سيأتي تعتبر تلك العقود دخيلة لا اصيلة وتكون المعاملات معاملات ربوية.

واستدل على حرمة تلك المعاملة بـ :

أولاً : الأدلة العامة

تلك المعاملات محرمة من جهة انها منع للمعروف بين الناس والقرضة الحسنة وبفتح تلك الأبواب على تلك المعاملات المحاباتية يكون انسداد لباب المعروف بالكلية، بل اندارس له بالمرّة بحيث لا يبقى رسمه ولا يسمع اسمه.

كما في : رواية عبد الخالق الجعفي

قال : قال ابو عبد الله (ع) : « ان من بقاء المسلمين وبقاء الاسلام ان تصير الأموال عند من يعرف فيها الحق ويصنع فيها المعروف ، فإن من فناء المسلمين ان تصير الأموال في ايدي من لا يعرف فيها الحق ، ولا يصنع فيها المعروف »^(٥٥).

وكذلك روايات الورع فإذا كانت تلك المعاملات اجرائها على نحو الشبه في الموضوعات فإن من الورع الاجتناب عنها.

رواية الفضيل بن عياض

عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت له : ما الورع من الناس ؟ قال : « الذي يتورع عن محارم الله ، ويجتنب هواه ، فإذا لم يتق الشبهات وقع في الحرام وهو لا يعرفه » (٥٦).

ثانياً : الأدلة الخاصة

تعامل الشيخ الوحيد مع النصوص بنظرة عقلية محاكياً فيها العرف واللغة وجعل ضابطة الحرمة في المعاملات المحاباتية : هي النفع الحاصل من جرائها ، فما دام هناك نفع مشروط للمقرض او المؤجر او البائع تكون المعاملة ربوية حتى ولو تمت على اساس عقد الهبة المشروطة لأنها نفع عند الناس.

كما في اقراض ١٠٠,٠٠٠ دينار مثلاً بشرط عقد الهبة - ان تهب لي ٢٠,٠٠٠ دينار بل لو كان العقد على زيادة اقل من فلس يعد نفعاً وهذا يحكيه العرف وتسميه اللغة زيادة. قال (ره) : « فلو كان قرض مائة الف تومان - مثلاً - بشرط فلس - اي بزيادة فلس على المال المقترض - يكون حراماً ، لكون الفليس نفعاً ، بل ونصف الفليس او عشره ، فكيف لو اقترض مائة الف تومان بشرط ان يهب عشرين الف تومان او ازيد لا يكون قرضاً بشرط نفع بحسب العرف واللغة ، ويكون داخلياً في القرض الخالي عن النفع مطلقاً وأي عاقل يمكنه ان يقول هذا ويدعيه ويجوزه ؟ » (٥٧).

بل تسائل مستكراً ومحاكياً العقلاء : « كيف يجوز عاقل انه اذا قال : بشرط ان يعطي وما مائله يكون شرطاً اصلاً ورأساً ، وان قال بشرط ان تهب او ان تهب بإزاء فلس او يبيع كذلك لا يكون ها هنا شرطاً » (٥٨).

جعل الشيخ الوحيد (ره) مناط الحرمة او المنع في المعاملة المحاباتية الشرط فقط بقوله : « ان المعيار وما به الاعتبار في تحقيق الربا وفساده انما هو الشرط ليس إلا » (٥٩).

والروايات صريحة بذلك ومنها :

صححة الحلبي

عن أبي عبد الله الصادق (ع) : سألته عن الرجل يستقرض الدراهم البيض عدداً ، ويقضي سوداً وزناً ، وقد عرف انها أثقل مما أخذ وتطيب نفسه ان يجعل فضلها له ، قال : « لا بأس اذا لم يكن فيه شرط ، ولو وهبها له كلها صلح » (٦٠).

دلالة الرواية :

جواز الزيادة عن طيب نفس اولاً ، والمهم انها من دون شرط ثانياً ويمكن توجيه الرواية بأمور :

الأول : ان كلمة (شرط) هي نكرة واردة في سياق النفي فتنفيذ العموم اي كل نفع مشروط تكون المعاملة باطلة.

الثاني : التأكيد على الشرطية من قبل الامام (ع) وذلك من خلال عدوله (ع) من عبارة (ما لم يشترط) الى قوله (ما لم يكن فيه شرط) بملاحظة كلمة (فيه) وعدم الاقتصار على قوله (ع) (ما لم يكن شرطاً).

الثالث : استئناف الامام (ع) معاملة الهبة وتصحيحها لأنها لم تكن موضوعة كشرط احترازي تقيدي بل جعلها عنواناً آخر غير شرط.

ومجرد تسمية النفع بالهبة او المحاباة لا يخرج عن كونه نفعاً ، ولا يمنع عن تسميته بالنفع ، اذ لا منافاة بين الاطلاقين او التسميتين.

وان الفقهاء على نحو الاجماع (٦١) قالوا بأن القرض بشرط النفع حرام وعلى نحو الاطلاق ، من دون تقييد بالمحاباة او غيرها.

وتدل على ذلك روايات عدة جاءت مصرحة بذلك منها :

صححة عبد الرحمن بن الحجاج

سألت أبا عبد الله (ع) : « الرجل يستقرض - من الرجل دراهم - فيرد عليه المثقال. فقال : اذا لم يكن شرط فلا بأس » (٦٢).

رواية خالد بن الحجاج

قال : سألته عن الرجل كانت عليه مائة درهم عدداً قضاها مائة وزناً ؟ قال : « لا بأس ما لم يشترط . قال : وقال : جاء الربا من قبل الشروط ، انما يفسده الشروط » (٦٣).

حسنة الحلبي

عن أبي عبد الله (ع) : قال : « اذا اقرضت الدراهم فجاءك بخير منها فلا بأس اذا لم يكن بينكما شرط » (٦٤).

فالروايات دالة على حرمة دفع الأزيد مع الشرط ، لأن الشرط يجر نفعاً للمقرض جراء هذه المعاملات المحبباتية .

قال الشيخ البهبهاني : « الربا ليس مجرد عبارة ، بل أمر معنوي ، وهو زيادة مخصوصة تؤخذ على سبيل التسلط من جهة المشاركة ، وليس مخصوصاً بهذه العبارات - الهبة وغيرها - » (٦٥).

وقد اوجد الفقهاء جمع بين الروايات المتعارضة فلا يكون تنافي بينها .

قال العلامة : « إنا نحمل ما يقتضي التحريم على ما اذا كان عن شرط ، والإباحة على ما اذا لم يكن عنه ، جمعاً بين الأدلة » (٦٦).

ويدل عليه قول الامام الباقر (ع) : « من اقرض رجلاً ورقاً فلا يشترط إلا مثلها ، وان جوزي اجود منها فليقبل ، ولا يأخذ احد منكم ركوب دابة او عارية متاع يشترطه من اجل قرض ورقة » (٦٧).

وقد وافق الشيخ البهبهاني من سبقه في ضابطة حرمة أخذ الزيادة لأجل نفعية الشرط العائدة للمقرض :

(١) قال المحقق الحلبي ت (٦٧٦ هـ) :

« البيع بالمحاباة نفع وهو مشترط في القرض ، فيجب ان يكون حراماً ، أما انه نفع ، فلأن النفع هو ما يؤدي الى سرور او فائدة مقصودة ونحن نتكلم عن هذا التقدير ، وأما انها مشترطة في القرض فلأن الشرط هو العلامة من قولهم : اشترط الساعة ، وكل علامة بين الانسان وغيره فهي شرط ، وإذا كان التقدير أنه يقرضه ليربحه لا

تبرعاً من المقرض ، بل لأن الربح في مقابل القرض ، فقد صار علامة بينهما على القرض ، فيكون شرطاً ((٦٨).

(٢) جعل العلامة ت (٥٧٢٦) الحرمة هي المنفعة المشروطة :

((ولا فرق بين ان يكون مال القرض ربوياً او غير ربوي في تحريم الزيادة مع الشرط وعدمه مع غيره ، لما تقدم من أنه جر منفعة بشرط فكان حراماً)) (٦٩).

(٣) بل ذكر المحقق السبزواري ت (٥١٠٩٠) عدم الخلاف :

((ويحرم اشتراط النفع لا اعلم فيه خلافاً بينهم)) (٧٠).

(٤) وقد ذكر من جاء بعد الوحيد والقول بالحرمة كصاحب الجواهر ت (٥١٢٦٦)

((وجه المنع في القرض بشرط البيع محاباة ، لوضوح جر النفع)) (٧١).

فالاستدلال بالحرمة الموجبة لمنع المعاملة المحابطة هو النفع المشروط والعائد على المقرض نعم يبقى اشكال حاصلة يمكن تصحيح المعاملة الربوية المحابطة بالضميمة. وقد اجاب عنها الشيخ الوحيد بأن معاملة الضميمة خالية من الشرط مضافاً الى عدم جعلها جزءاً من العوض.

((ضمها هناك لأجل الخروج عن المثلية ، وفي المقام يحرم المثل وغير المثل لو كان زيادة مع ان الضميمة هناك تجعل جزء العوض الواحد في المعاملة الواحدة ، فالثمن مثلاً عشر توأمين فضة و فلس ، والمبيع عشرين تومانا فضة ، فلو جعل الثمن عشر توأمين بشرط ان يعطي عشر توأمين آخر يزاء فلس يكون حراماً ..)) (٧٢).

فيكون الشرط كذلك حاكماً وجهه فصل بين المعاملتين ، وما ذكر من حيل او تخريجات تصحح المعاملة المحابطة لا يمكن اجراءها في الأحكام بل في موضوعات الأحكام.

((الحيلة لا تتحقق في الأحكام بل في موضوعات الأحكام فإن كان الحرام شرعاً اعم من العقد والمعاملة ، فكيف سميتموه بالحيلة ؟ ولا شبهة انها حيلة ولا يمكن انكار ذلك ، ولا يرضى بالإنكار احد من المشرعة)) (٧٣).

والخلاصة :

فالحيلة لتصحيح المعاملة لا لتحصيل الزيادة مما لا يرغب اليها أكلو الربا ، لأن غرضهم من الربا تحصيل الزيادة في المال ، اما الحيلة المصححة لتحصيل الزيادة منحصرة في عدم الشرط وهذا ما تبناه الشيخ الوحيد وغيره ممن سبقوه او ممن تبعه .

المبحث الثالث : المحاباة في العقود الجائزة : الوصية

جاء بحث المحاباة في العقود الجائزة تحت عنوان منجزات المريض على ان المكلف اذا مرض في مرضه المشارف على الموت هل تكون تصرفاته المحاباتية المنجزة - المعجلة - نافذة وصحيحة ؟ وإذا كانت صحيحة هل تخرج من الثلث او اصل المال ؟

جاء هذا المبحث معالجاً ومبيناً رأي الشيخ الوحيد (ره) بعد التعرف على ماهية المرض وتصرفات المريض الذي وقع الخلاف بين الفقهاء في فتاويهم حول احكامه .

أولاً : المريض : هو من اتصل مرضه بموته^(٧٤) ، وعلى هذا يخرج من كان مرضه خفيفاً كوجع الضرس والعين والصداع ، وكذلك يخرج عن حد المريض من تمرض مرضاً مخوفاً ثم عوفي منه ومات بعد ذلك .

ثانياً : تصرفاته المريض : لا خلاف بين فقهاء المسلمين في صحة تصرفات^(٧٥) :

١- الصحيح اذا تصرف في امواله تصرفاً غير معلق على الموت فإنه ينفذ تصرفه من اصل المال سواء كان مطلقاً او منجراً ، نحو وفاء الدين اذا كان واجباً او محاباة كالهبة والوقف ، لأنه تصرف فيما تسلط عليه من حق له مالي .

٢- صحة تصرفات المريض اذا كانت من دون محاباة ، كما لو باع او أجر ، او استبدل شيئاً من ممتلكاته بعوضه الحقيقي ويكون تنفيذ تصرفاته من اصل المال لأنه لا سبيل لأحد عليه وارثاً كان او غير وارث .

٣- تصرفات المريض اذا كانت محاباة فهي اما ان تكون :

أ- مؤجلة - اي معلقة على الموت - فتكون وصية تخرج وتنفذ من الثلث ولا فرق في صدور وصحة الوصية سواء في حالة الصحة او المرض ، ووجه صحة مثل هذه التصرفات لأنها لا تضر بمصلحة المورث له^(٧٦).

ب- معجلة : وتسمى بالمنجزة ، من نجز الحاجة اذا قضاها عاجلاً ، يقال ناجزاً بناجز أي يداً بيد ، وهي التصرفات التي يعجلها مثل الهبة او التصديق او الابرء من الدين ، او العفو عن الجناية الموجبة للمال او المحاباة في البيع بأقل من قيمة المثل او الشراء بالأكثر.

هذه المسألة صحح الفقهاء نفوذها ولكنهم اختلفوا على ان نفوذها يكون من أصل المال او الثلث ؟

ثالثاً : اقوال الفقهاء

للفقهاء قولان :

القول الأول : انها ماضية من أصل المال عند الشيخين في النهاية والمقنعة والقاضي ابن البراج وابن ادريس ومال اليه جملة من متأخري المتأخرين كالحر العاملي والفاضل محمد باقر الخراساني صاحب الكفاية وقد استظهره أيضاً المحدث البحراني صاحب الحدائق^(٧٧).

قال الشيخ المفيد : « هبة المريض وصدقته وبيعه من الأصل »^(٧٨).

القول الثاني : انها ماضية من الثلث عند الصدوق والشيخ في المبسوط وهو ظاهر الخلاف واختاره العلامة^(٧٩) وهو المشهور عند المتأخرين^(٨٠).

أدلة القول الأول :

١. رواية سماعة

عن أبي عبد الله (ع) قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : « الرجل يكون له الولد أيسعه ان يجعل ماله لقرابته ؟ قال : هو ماله يصنع به ما يشاء ، الى ان يأتيه الموت »^(٨١).

وروى المشايخ الثلاثة عن أبي بصير مثله.

دلالة الرواية :

الى ان الموت الحد الفاصل بين المرء وماله يهبه معجلاً لمن يشاء او تبرعاً او بيعاً بالأقل او يتصدق به او يوقفه او غير ذلك.

٢. موثقة عمار الساباطي

انه سمع أبا عبد الله (ع) يقول : « صاحب المال أحق بماله ما دام فيه شيء من الروح يضعه حيث يشاء » (٨٢).

دلالة الرواية :

دلت الرواية صراحة على خروج منجزات المريض من أصل المال ما دامت فيه الروح يفعل ما يشاء.

٣. روى الكليني بطريق آخر عن أبي بصير

عن الامام الصادق (ع) وزاد فيه : « ان لصاحب المال ان يعمل بماله ما شاء ما دام حياً ، ان شاء وهبه ، وان شاء تصدق به ، وان شاء تركه ، الى ان يأتيه الموت فإن اوصى به فليس له إلا الثلث ، إلا ان الفضل ان لا يضيع من يعوله ، ولا يضر بورثته » (٨٣).

دلالة الرواية :

الرواية دالة على ولاية المكلف على امواله الى حد الموت فتكون تصرفاته المنجزة ماضية لم تخرج من أصل المال.

أدلة القول الثاني : من الثلث

استدل فقهاء القول الآخر بعدة روايات توجب اخراج تصرفات المريض المنجزة من الثلث وليس من أصل المال ومنها :

١. رواية علي بن عقبة

عن الصادق (ع) في رجل حضره الموت فأعتق مملوكاً ، ليس له غيره فأبى الورثة ان يجيزوا ذلك كيف القضاء فيه ؟ قال : يعتق منه إلا ثلثه ، وسائر ذلك ، الورثة أحق بذلك ، ولهم ما بقي ((^{٨٤}).

دلالة الرواية :

الرواية دالة على ان من اعتق مملوكه الوحيد عند الاحتضار - مرض الموت - لا يعتقد منه إلا حصة الميت من الثلث.

٢. موثقة سماعاً

قال : سألته عن عطية الوالد لولده ؟ فقال : أما اذا كان صحيحاً فهو له يصنع به ما يشاء ، فأما في مرض فلا يصلح ((^{٨٥}).

دلالة الرواية :

دلت الرواية على خروج المنجزات من الأصل ، وان حكم هبة المريض في فراش الموت لا تصلح ان تكون من أصل المال.

٣. صحيحة الحلبي

قال : سئل أبو عبد الله (ع) عن المرأة تبرء زوجها من صداقها في مرضها ؟ قال : ((لا))^(٨٦).

دلالة الرواية :

عدم جواز ابراء المرأة زوجها من صداقها في حال مرضها ، فإن أبرأته سقط عن الزوج ثلث المهر وكان الباقي لورثتها.

الشيخ الوحيد البهبهاني رجح القول الأول وهو ان المعاملات الواقعة في مرض الموت والجارية على نحو المحاباة هبة او بيعاً او عطية تخرج من أصل المال واعتبر ذلك قول المشهور وذكر في فتواه باللغة الفارسية في فتاوى منجزات المريض.

((واكر وصيت به سنتي يا هبه ، ساير تصرفات در مرض موت جمع شد اكر هبه رابه قبض داده باشد مانند ساير منجزات است كه مقدمند بر وصية على المشهور ، والله يعلم))^(٨٧).

وترجمتها :

« سائر تصرفات المريض في حالة مرض الموت والهبة اعطيت في حال المرض فهي كسائر منجزات المريض تقدم على الوصية كما هو قول المشهور ».

المناقشة :

يمكن ترجيح قول المشهور والذي مال اليه الوحيد البهبهاني لأمر :

الأمر الأول : قوله تعالى : « فإن طبن لكم عن شيء فكلوه هنيئاً مريئاً ».

دلالة الآية : ان الآية يستفاد من اطلاقها بتقريبين : الأول التتكير الوارد في (طبن) و (شيء) شامل للمهر (الصداق) والهبة ، والتقريب الآخر : الاطلاق يصحح المال سواء في حالة الصحة ام المرض ، فمن وهب ماله حال مرضه محابة سواء في بيع او وقف او عتق او غيرها وقعت المعاملة المحبباتية صحيحة وتستخرج من اصل المال.

وقد شرحت صحيحة زرارة هذا الاطلاق فعن أبي عبد الله (ع) في حديث شارح

للحديث (فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً ، هذا يدخل فيه الصداق والهبة) (٨٨)

الأمر الثاني : العمومات الفوقانية نحو : قوله (ص) : « الناس مسلطون على أموالهم » (٨٩).

دلالة الرواية :

الناس لهم حق التصرف بأموالهم فيها كما يشاؤون وتحقيق التسلط يتحقق بالهبة والعطية والبيع بالأقل والشراء بالأكثر ما دام الروح فيه.

الأمر الثالث :

صحة تصرفات المريض لو برأ من مرضه فإن تصرفاته تكون ملزمة ومنفذة ، وهذا يدل على ان تصرفه في الحال منعقد (٩٠).

مضافاً الى فتاوى اكثر الفقهاء التي بلغت حد الشهرة بل قام الاجماع عليها معضدة بالروايات الخاصة المتقدمة.

الأمر الرابع :

ان الروايتين المتقدمتين لا يمكن الاستناد والمساعدة على الأخذ بها وذلك لأن رواية سماعة محمولة على التصرف المؤجل بما بعد الموت ، ورواية علي بن عقبة مخصوصة بالعتق فلا تعم باقي الاعمال المحاباتيّة.
الخلاصة

بحث المعاملات المحاباتيّة مجال اهتمام الفقهاء ولهذا اوسعوه بحثاً وتنقيباً من حيث السند والدلالة النقلية او العقلية وخلص البحث الى نتائج اهمها :
أولاً : ليس للمعاملة المحاباتيّة ضابطة يمكن تطبيقها على جميع ابواب العبادات او العقود وانما تختلف باختلاف لحاظ الروايات وان كان معنى المحاباة واحد وهو التعاطف مع الآخر.

ثانياً : مناط البحث المعاملاتي العبادي هو تحقيق الحول وشرطية اتمام مرور سنة على متعلق نصاب الزكاة واطلاق الروايات منع وجوب الزكاة لمن فر عن الزكاة قبل اتمام الحول ولو بيوم واحد.

ثالثاً : العقود الواجبة كالبيع بشرط القرض او الهبة او الشراء بالأقل او اداء عمل آخر يعود بنفعه على المقرض كلها معاملات محاباتيّة مبטلة للشرط وللعقد ما دامت مشروطة بنفع خاص اما اذا زال الشرط وصار هبة من دون تعلق العقد على ذلك الشرط فتكون المعاملة جارية وصحيحة.

رابعاً : المعاملات المنجزة في تصرفات المريض استحق اخراجها من أصل المال دون الثلث لأن القواعد العامة اعطت حق تسلط الناس على اموالهم ما دامت فيهم روح مضافاً للأدلة الخاصة التي صرحت بصحة التصرف وانه كالدين ، والروايات المعارضة واردة لمورد خاص.

خامساً : البحث لم يستعرض سند الروايات لأن التعارض لم يصل الى مستوى الدلالة فيستوقف البحث الروايات على ان يكون حاكماً على اخذ الصحيح

دون غيره بل كان تخريج الروايات دليلاً أم لفقد شرط او للاطلاق او لمورد خاص.

هذه أهم النتائج التي وقف عليها البحث ، واسأل الله سبحانه وتعالى ان أكون قد وفقت في ابراز معالم هذا البحث عن أحد اعلام الطائفة والله الموفق.
((وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ..

هوامش البحث

- (١) الطوسي : الخلاف ، ج ٤ : ٤٩١.
- (٢) المحقق الحلبي : شرائع الاسلام.
- (٣) الطوسي : الخلاف ، ج ٤ : ٤٩١.
- (٤) السرخسي : المبسوط ، ج ٣ : ٢١٠.
- (٥) العلامة الحلبي : ارشاد الأذهان ، ج ٢ : ٤٦.
- (٦) ظ : الشرييني : مغني المحتاج ، ج ٢ : ٣٩٨.
- (٧) ابن ادريس : السرائر ، ج ٢ : ٣٢٨.
- (٨) ظ : احمد البهبهاني ، مرآة الأحوال ، ج ١ : ١٣٠-١٣١.
- (٩) الأمين : اعيان الشيعة ، ج ٩ : ١٨٢.
- (١٠) ظ : موسوعة مؤلفات الوحيد البهبهاني.
- (١١) الفيومي : مادة (حبي) .
- (١٢) الطريحي : مجمع البحرين : مادة (حبي) .
- (١٣) حاشية شرائع الاسلام : الشيرازي ، ج ٢ : ٤٨٨.
- (١٤) ظ : المرتضى : رسائل المرتضى ، ج ٣ : ٧٥.
- (١٥) الطوسي : تهذيب الأحكام ، ج ٤ ، حديث : ٢٠.
- (١٦) المصدر نفسه ، حديث : ٢١.
- (١٧) الانتصار : ٨٣.
- (١٨) الطوسي : المبسوط ، ج ١ : ٢٠٦.

- (١٩) الطوسي : الخلاف ، ج ٢ : ٥٧ .
- (٢٠) الطوسي : المبسوط ، ج ١ : ٢٠٦ .
- (٢١) الطوسي : الاستبصار ، ج ٢ ، باب زكاة الحلي ، حديث : ٦ .
- (٢٢) الحر العاملي : الوسائل ، ج ٦ ، باب ١١ : من جعل المال حلياً ، حديث : ٦ .
- (٢٣) المرتضى : الانتصار ، ٢١٥ .
- (٢٤) المصدر نفسه : ٨٣ .
- (٢٥) المرتضى : الانتصار ، ٢١٥ .
- (٢٦) الصدوق : من لا يحضره الفقيه : ١٧/٢ ، حديث : ٥٤ ، الوسائل : ١٦٣/٩ ، حديث : ١١٧٤٩ .
- (٢٧) الكليني : الكافي ، ٥١٨/٣ ، الوسائل : ١٥٤/٩ ، حديث : ١١٧٢٥ .
- (٢٨) الكليني : الكافي ، ٥٥٩/٣ ، حديث : ١ ، الصدوق : من لا يحضره الفقيه : ١٧/٢ ، حديث : ٥٣ .
- (٢٩) الصدوق : علل الشرائع ، ٣٧٠ ، الوسائل : ج ٩ ، ١٦٠ ، حديث : ١١٧٤٢ .
- (٣٠) الكليني : الكافي ، ٥١٨/٣ ، حديث : ٧ ، الوسائل : ١٦٠/٩ ، حديث : ١١٧٤٤ .
- (٣١) الكليني : الكافي ، ج ٣ : ٥٢٥ ، حديث : ٤ ، تهذيب الأحكام : ج ٤ : ٣٥ ، حديث : ٩٢ .
- (٣٢) البههاني : مصابيح الظلام ، ج ١٠ : ١١٣ .
- (٣٣) الاستبصار : ج ٢ : ٨ .
- (٣٤) العاملي : مدارك الأحكام ، ج ٥ : ٧٦ .
- (٣٥) ظ : البههاني : مصابيح الظلام ، ج ١٠ : ١١٥ .
- (٣٦) ابن قدامة : المغني ، ج ٢ : ٢٨٥ ، المسألة : ١٨٠٦ .
- (٣٧) المصدر نفسه : ٢٨٥ .
- (٣٨) الانتصار : ٨٣ .
- (٣٩) المرتضى : الانتصار ، ٨٣ .
- (٤٠) مصابيح الظلام : ج ١٠ : ١١٥ .

- (٤١) الخوئي : مباني ، ج ٣٢ : ٢٢٩.
- (٤٢) المفيد : المنفعة ، ٦١٠ ، الطوسي ، الخلاف ، ج ٣ : ١٧٣.
- (٤٣) العاملي : محمد جواد ، ج ٩ : ٩٠٦.
- (٤٤) المنفعة : ٦١٠ ، ٦١١.
- (٤٥) الطوسي : الخلاف ، ج ٣ : ١٧٣.
- (٤٦) العلامة : المختلف ، ج ٥ : ٣٠٠.
- (٤٧) العلامة الحلبي : مختلف الشيعة ، ج ٥ : ٣٠٤.
- (٤٨) سورة البقرة : ٢٧٥.
- (٤٩) سورة البقرة : ١٨٨.
- (٥٠) الطوسي : الاستبصار ، ج ٣ ، باب اولياء العقد ، حديث : ٤.
- (٥١) الكليني : الكافي ، ج ٥ : باب القرض يجر المنفعة ، حديث : ٢.
- (٥٢) المصدر نفسه ، حديث : ٦.
- (٥٣) الكليني : الكافي ، ج ٥ ، باب العينة ، حديث : ١٢.
- (٥٤) الحر العاملي : الوسائل ، ج ١٢ ، باب ٩ من ابواب احكام العقود ، حديث : ٤.
- (٥٥) الكليني : الكافي ، ج ٤ ، باب المعروف ، حديث : ١.
- (٥٦) الحر العاملي : الوسائل ، ج ١٨ ، باب ١٨ ، حديث : ٢٥.
- (٥٧) البهائي : الرسائل الفقهية ، ٢٤٦.
- (٥٨) البهائي : الرسائل الفقهية : ٢٥٤.
- (٥٩) المصدر نفسه : ٢٥٥.
- (٦٠) الصدوق : من لا يحضره الفقيه ، ج ٣ ، حديث : ٥١٥.
- (٦١) مفتاح الكرامة : ج ٥ : ٣٩ ، مجمع الفائدة والبرهان ، ج ٩ : ٦٠.
- (٦٢) الفقيه : ج ٣ ، حديث : ٨١٦.
- (٦٣) الحر العاملي : الوسائل ، ج ١٢ : باب ١٢ من ابواب الصرف ، حديث : ١.
- (٦٤) المصدر نفسه ، حديث : ٥.
- (٦٥) البهائي : الرسائل الفقهية : ٢٥٤.

- (٦٦) العلامة الحلبي : تذكرة الفقهاء ، ج ١٣ : ٢٩ .
- (٦٧) الطوسي : التهذيب ، ج ٦ : ٤٥٧/٢٠٣ .
- (٦٨) المحقق الحلبي : الرسائل التسع : ١٤٨ .
- (٦٩) العلامة الحلبي : تذكرة الفقهاء ، ج ١٣ : ٣٠ .
- (٧٠) السبزواري : كفاية الأحكام ، ج ١ : ٥٢٨ .
- (٧١) النجفي : جواهر الكلام ، ج ٢٥ : ١٣ .
- (٧٢) البيهاني : الرسائل الفقهية : ٣٤٩ .
- (٧٣) البيهاني : الرسائل الفقهية : ٢٧٧ .
- (٧٤) مغنية : فقه الامام جعفر الصادق (ع) ، ج ٦ : ١٧٧ .
- (٧٥) ظ : المحقق الحلبي : شرائع الاسلام ، ج ٢ : ٤٨٨ ، والعلامة الحلبي ، ارشاد الازهان ، ج ١ : ٤٦٥ .
- (٧٦) ظ : الفاضل الآبي : كشف الرموز ، ج ٢ : ٩٠ .
- (٧٧) المفيد : المنقعة : ٣٩ ، الطوسي ، النهاية ، ٦٢٠ ، قول ابن البراج نقله عنه العلامة في المختلف : ٥١٤ ، ابن ادريس ، السرائر : ٣٩٢ ، البحراني : الحدائق الناضرة ، ج ٢٢ : ٥٩٨ .
- (٧٨) المفيد : المنقعة ، ٣٩ .
- (٧٩) الصدوق ، المنقع : ١٦٥ ، والطوسي : المبسوط ، ج ٤ : ٤٤ ، العلامة : المختلف ، ج ٦ : ٤٢٤ .
- (٨٠) ظ : ابن العلامة : ايضاح الفوائد ، ج ٢ : ٥٩٣ ، والمحقق الكركي ، جامع المقاصد ، ج ١١ : ٩٤ .
- (٨١) الكليني : الكافي ، ج ٧ : باب ان صاحب المال أحق بماله ما دام حياً ، حديث : ٥ .
- (٨٢) الكليني : الكافي ، ج ٧ : باب ان صاحب المال أحق بماله ، حديث : ١ ، والوسائل ، ج ١٣ ، باب حكم التصرفات المنجزة ، حديث : ٤ .
- (٨٣) الكليني : الكافي ، ج ٧ ، باب الوصية للوارث ، حديث : ١٠ ، الحر العاملي : الوسائل ، ج ١٣ : بذاب ١٧ حكم التصرفات المنجزة ، حديث : ٢ .

- (٨٤) الطوسي : التهذيب ، ج ٩ ، حديث : ٧٨١ .
 (٨٥) الحر العاملي : الوسائل ، ج ١٣ : باب ١٧ من ابواب التصرفات المنجزة ، حديث : ١١ .
 (٨٦) الطوسي : تهذيب الأحكام ، ج ٧ : باب المهور والأجور ، حديث : ٧٥ .
 (٨٧) البهبهاني : مقامع الفضل ، منجزات حكم هبة در مرض موت : ٢٧٥ .
 (٨٨) الطوسي : التهذيب ، ج ٩ ، حديث : ٦٢٤ .
 (٨٩) عوالمى اللئالى : ج ١ : ٤٥٨ .
 (٩٠) ظ : الفاضل الآبي : كشف الرموز ، ج ٢ : ٩٤

قائمة المصادر والمراجع

خير ما نبدأ به القرآن الكريم.

- (١) ارشاد الازهان الى احكام الايمان. الحلبي ، جمال الدين ، الحسن بن يوسف المطهرت (٧٢٦هـ). تحقيق : فارس الحسون ، مطبعة النشر الاسلامي ، قم المقدسة ، الطبعة الاولى : ١٤١٠هـ .
 (٢) الاستبصار فيما اختلف من الأخبار. الطوسي ، أبي جعفر محمد بن الحسن. مطبعة خورشيد : طهران ، الطبعة الرابعة : ١٤٠٥هـ .
 (٣) اعيان الشيعة. الامين ، محسن ت (١٣٧١هـ). مطبعة دار التعارف : بيروت ، الطبعة الخامسة : ١٤١٨هـ .
 (٤) الانتصار. المرتضى ، علي بن الحسين ت (٤٣٦هـ) .
 (٥) تذكرة الفقهاء : (التذكرة). العلامة الحلبي ، الحسن بن يوسف ت (٧٢٦هـ). تحقيق مؤسسة آل البيت ، مطبعة مهر : قم المقدسة ، الطبعة الاولى : ١٤١٤هـ .
 (٦) تهذيب الاحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد (رضوان الله عليه). الطوسي ، محمد بن الحسن ت (٤٦٠هـ). مطبعة خورشيد : طهران ، الطبعة الرابعة : ١٤٠٦هـ .
 (٧) جامع المقاصد في شرح القواعد (جامع المقاصد). المحقق الكركي ، علي بن الحسين ت (٩٤٠هـ) . مطبعة المهديّة : قم المقدسة ، الطبعة الاولى : ١٤٠٨هـ . جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام (الجواهر). النجفي ، محمد حسن ت (١٢٦٦هـ). دار الكتب الاسلامية : طهران ، الطبعة الثانية : ١٤٠٧هـ .

- (٨) الحدائق الناضرة. البحراني ، يوسف ت (١١٨٦هـ). مطبعة دار الأضواء : بيروت ، الطبعة الثالثة : ١٩٩٣هـ.
- (٩) الخلاف. الطوسي ، محمد بن الحسن ت (٤٦٠هـ). مؤسسة النشر الاسلامي : قم المقدسة ، الطبعة الاولى : ١٤٠٧هـ.
- (١٠) رسائل المرتضى. المرتضى ، علي بن الحسين ت (٤٣٦هـ). مطبعة سيد الشهداء : قم المقدسة ، الطبعة الاولى : ١٤٠٥هـ.
- (١١) شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام. المحقق الحلبي ، نجم الدين جعفر بن الحسن ت (٦٧٦هـ).
- (١٢) عوالم اللثائي. الاحسائي ، ابن ابي جمهور ت (٨٨٠هـ). مطبعة سيد الشهداء : قم المقدسة ، الطبعة الاولى : ١٩٨٥م.
- (١٣) علل الشرائع. الصدوق ، محمد بن علي بن الحسين ت (٣٨١هـ). مطبعة المكتبة الحيدرية : النجف الاشرف ، الطبعة الاولى : ١٩٦٦م.
- (١٤) فقه الامام جعفر الصادق. مغنية ، محمد جواد ت (١٤٠٠هـ). مطبعة دار العلم للملايين : بيروت ، الطبعة الثالثة : ١٩٧٨م.
- (١٥) كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي (السرائر). ابن ادريس ، محمد بن منصور ت (٥٩٨هـ). مؤسسة النشر الاسلامي : قم المقدسة ، الطبعة الثانية : ١٤١٠هـ.
- (١٦) كفاية الفقه (كفاية الاحكام). السبزواري ، محمد باقر ت (١٠٩٠هـ). مؤسسة النشر الاسلامي : قم المقدسة ، الطبعة الاولى : ١٤١٣هـ.
- (١٧) المبسوط في فقه الامامية. الطوسي ، محمد بن الحسن ت (٤٦٠هـ). المطبعة الحيدرية : طهران ، الطبعة الاولى : ١٣٨٧هـ.
- (١٨) مجمع البحرين. الطريحي ، فخر الدين ت (١٠٨٥هـ). مكتبة النشر الثقافية الاسلامية : قم المشرفة ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- (١٩) مختلف الشيعة (المختلف). الحلبي ، الحسن بن يوسف ت (٧٢٦هـ). مؤسسة النشر الاسلامي : قم المقدسة ، الطبعة الثانية : ١٤١٣هـ.

- (٢٠) مدارك الاحكام في شرح شرائع الاسلام (المدارك).العالمي ، محمد بن علي الموسوي ت (١٧٠٩هـ).مطبعة مهر ، قم المقدسة ، الطبعة الاولى : ١٤١٠هـ.
- (٢١) مغني المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج.الشرييني ، محمد بن احمد ت (٩٧٧هـ).دار أحياء التراث العربي : بيروت ، ١٩٥٨م.
- (٢٢) المتقنة.المفيد ، محمد بن محمد النعمان ت (٤١٣هـ).مؤسسة النشر الاسلامي : قم المقدسة ، الطبعة الثانية : ١٤١٠هـ.
- (٢٣)مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة.العالمي ، محمد جواد الحسيني ت (١٢٢٦هـ).مطبعة مؤسسة النشر الاسلامي : قم المقدسة ، الطبعة الاولى : ١٤١٩هـ.
- (٢٤) مصابيح الظلام في شرح مفاتيح الشرائع.البههاني ، محمد باقر ت (١٢٠٥هـ).مؤسسة النشر الاسلامي : قم المقدسة ، الطبعة الثانية : ١٤١٦هـ.
- (٢٥) من لا يحضره الفقيه (الفقيه).الصدوق ، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ت (٣٨١هـ).مؤسسة النشر الاسلامي : قم المقدسة ، الطبعة الثانية : ١٤٠٤هـ.
- (٢٦) وسائل الشيعة في تحصيل الشريعة (الوسائل).الحر العاملي ، محمد بن الحسن ت (١٠١٤هـ).مؤسسة آل البيت لأحياء التراث : قم المقدسة ، الطبعة الثانية : ١٤١٤هـ.